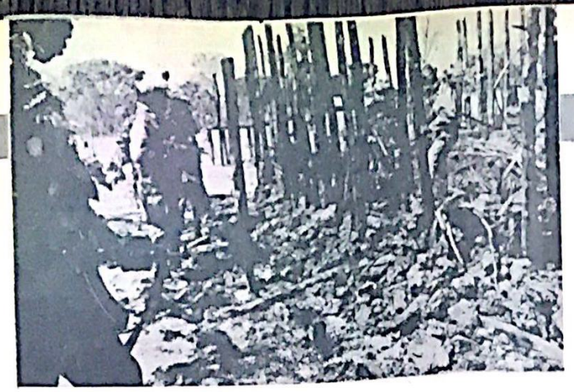

الاستعمار البريطاني في افريقيا ظاهرة قديمة في عالم جديد

القرار الذي اتخذته حكومة المحافظين البريطانية باستئناف شحن السلاح للنظام العنصري الابيض القائم في جنوب افريقيا ، جاء خطوة متوقعة من لندن في اعقاب تحركات نشطت في الاونة الاخيرة بين بريتوريا وكل من باريس ولندن وواشنطن ولشبونة ، بشكل زيارات رسمية ، واجتماعات مسؤولين ، ومباحثات ، عقدت خلالها الاتفاقات التي من شانها تقوية وتعزيز القدرات العسكرية لقلاع الاستعمار والامبريالية في افريقيا ، في المستعمرات البرتغالية ورودوسيا وجنوب افريقيا ، وتخطيط التنسيق بين هذه القلاع الاستعمارية العنصرية لمواجهة مد كفاح الوطنيين الافريقيين المسلح من اجل التحرر .

واذا كان اقدام الحكومة البريطانية على الغاء حظر السلاح عن جنوب افريقيا ، الذي لم يكن فيما حقيقيا ، وهي اليوم وصول السلاح الى النظام العنصري في روديسيا ، اذا كان يعتبر تحديا لشعوب افريقيا بالدرجة الاولى ، وللقرارات الامم المتحدة ، فان العملية المتواصلة بتزويد البرتغال بالسلاح الغربي لتعزيز قدراتها العسكرية في حرب الابادة التي تشنها ضد الشعب الافريقي في مستعمراتها ، في انغولا والموزامبيق وغينيا « البرتغالية » ، تشكل في الواقع تحديا متواصلا من قبل الدول الاعضاء في منظمة الحلف الاطلسي لقرارات الامم المتحدة المتعلقة بحق شعوب هذه المستعمرات البرتغالية ، بتقرير مصيرها . واذا كانت هذه العملية المتواصلة لا تحظى بالقدر المناسب من الاهتمام الاعلامي بسبب طبيعة ارتباطات ووسائل الاعلام الغربية ، واصرار الحكومات الغربية ذات المصلحة ، بنفي مساهمتها العسكرية في حرب الابادة التي تشنها البرتغال في افريقيا ، فان قيادة منظمة حلف الاطلسي تعتبر حتى مجرد مناقشة موضوع هذا الدعم العسكري بين الدول الاعضاء في المنظمة .

فمن جهة ، نفت وزارة الخارجية الامريكية ان تكون الولايات المتحدة تدعم الحرب الاستعمارية التي تشنها البرتغال في افريقيا ، وزعمت ان ما تقدمه من سلاح ـ بشمل قاذفات القنابل ـ للبرتغال ، انما يتم على اساس ان ليس لدى وزارة الخارجية الامريكية حتى الان ما يشكل دليلا على ان البرتغال غير ملتزمة بهذا الشرط !

ومن جهة اخرى ، صرح وزير الخارجية الهولندية السير لانز في اوائل هذا العام ، لعرقلة من البداية وقبوعا تقريرا عن « البرتغال وحلف شمالي الاطلسي » ، وبعد ان تعرضت حكومته لحملة عنيفة بسبب علاقاتها الحميمة جدا مع البرتغال ، صرح بان السكرتير العام لحلف شمال الاطلسي ، مانليو بروزيو ، قد منعه من فتح بحث في اجتماعات الحلف ، حول استعمال البرتغال للسلاح الذي تحصل عليه من الحلف في مستعمراتها الافريقية ، وانه اصل شخصيا بممثلي دول اعضاء اخرى في كواليس مؤتمرات الحلف لبرى ما اذا كان ممكنا تغيير بعض قوانين الحلف بحيث يصبح من الممكن طرد دول اعضاء اخرى (مثل البرتغال واليونان) ولكنه لاحظ ان هذه الدول « غير متحركة » لكون البرتغال تستعمل السلاح المقدم منها في حروبها الافريقية .

والواقع ان اعتبار منظمة حلف شمال الاطلسي موضوع شحنه السلاح للبرتغال في مستعمراتها الافريقية ، موضوع « نابو » محظور البحث فيه حتى في مؤتمرات الحلف بين دول اعضاء ، انما يدلل على مدى الاهمية التي تعلقها الدول الاعضاء على قدرة البرتغال في قمع حركات الكفاح المسلح الوطنية في مستعمراتها وتعزيز مواقفها العسكرية والاقتصادية فيها ، الذي من شانه ايضا ان يعزز الانظمة العنصرية القائمة في بريتوريا وسالزبوري .

مصالح الاستعمار البرتغالي

● واذا كانت عائدات البرتغال من مستعمراتها الافريقية لا يتمثل فقط في ما تتيحه من ثرواتها الطبيعية ، بل في كون هذه المستعمرات هي السوق الرئيسية للبرتغال لتصريف مصنوعاتها ، فان الجزء الاكبر من دور البرتغال في مستعمراتها الافريقية هو دور المستعمر الوسيط للاحتكارات العالمية .

ان في غينيا « البرتغالية » ٥٠٠ مستعمر برتغالي ، اغلبيتهم من صغار التجار وموظفي الادارة ، تبرر بهم نسبوية ارسالها قوات مسلحة تصل الى حد ٣٥ الف جندي ، فكيف يحدث ان البرتغال ، وهي من افقر البلدان الرأسمالية ، وعماد اقتصادها الاقطاع في الريف ، تتحمل العبء المرهق للحرب في افريقيا ؟

ان الدافع الحقيقي للبرتغال في غينيا ، وتبلغ مساحتها ١٣٦ كم مربع وعدد سكانها ٨٠٠ الف نسمة ، ليس الا التوظيفات الهائلة للعالم الغربي في انغولا والموزامبيق ، حيث تنشط حركة تحرير وطنية وتحاول التحالف مع التشكيلات السياسية والعسكرية الوطنية في الجزيرة الجنوبية ورودوسيا ونامبيبيا ـ وهذا الجزء الجنوبي من القارة الافريقية مخزن هائل من النفط والحديد والمعادن الثمينة والاورانيوم والماس ، والذي لم يستثمر منه بعد الا جزء ضئيل .

● واذا ما عدنا ٢٠ عاما الى الوراء ، نجد ان شبكة كاملة من المصالح الامبريالية تسمح للبرتغال بالاستمرار في حربها في افريقيا . فبعد نهاية الحرب العالمية الثانية ، خرجت الدول الغربية الكبرى من الحرب مرهقة ، لتجد نفسها امام مشكلة امبراطورياتها الكولونيالية ، وكان العالم المتخلف قد بدأ يعي ذاتيته ، ولم يكن انتصار الثورة الصينية سوى دلالة تبشر بقيام عمليات تحرير وطنية سوف تؤدي خلال عشر سنوات الى تفكك جميع الامبراطوريات الكولونيالية ، وتحرر اغلبية المستعمرات .

وكانت بريطانيا ، التي منحت الاستقلال للهند عام ١٩٤٧ ، قد فهمت منذ ذلك الحين ان العلاقات بين الدول الامبريالية والمستعمرات يجب ان تتحول وتتسرر باشكال جديدة ، اما فرنسا فعلى العكس ، ظنت بانها تستطيع الاحتفاظ بمستعمراتها بالقوة . ولم تكن مدابجها في الجزائر ومدغشقر في السنوات التي تلت الحرب الثانية ، الا ادلة واضحة على هذه النظرية التي كان لها ان تهزم بعد سنوات قليلة ، في دبان بيان فو وفي جبال الاوراس .

وفي افريقيا ، حيث قامت احزاب وطنية في كل مكان ، تطالب بالاستقلال بقوة السلاح ، منهم الدبكتاتور سالازار . الذي كان على رأس حكومة لشبونة في عام ١٩٥١ ، بان الحركة العامة التي تتخلص في المستعمرات ، سوف تصل حما الى المستعمرات البرتغالية . ولكنه فهم ايضا آنذاك ، ان البرتغال بسبب ضآلتها المتخلف نسبيا ، لم تكن لتستطيع القيام بمناورة نيو ـ كولونيالية شبيهة بمناورة انكلترة وفرنسا وبلجيكا ، التي قضت باعطاء مستعمراتها الاستقلال الشكلي مع الابقاء على السيطرة الاقتصادية والثقافية ، وعلى امتصاص الارباح الهائلة من العلاقات غير المتساوية ـ ولهذا ، ففي عام ١٩٥١ اقر البرلمان البرتغالي قانونا ينص على « ان المستعمرات لم تعد ممتلكات امبريالية ، بل اراضي تابعة للوطن الام وجزء لا يتجزأ من البرتغال » ، واطلق على هذه « الاجزاء » اسم « محافظات البرتغال ما وراء البحار » . وعلى اساس هذا القانون كانت منذ ذلك الوقت وحتى الان ، ترد حكومة لشبونة على الانتقادات وقرارات الامم المتحدة ، ونصها بانها تدخل في شؤون البرتغال الداخلية ، برغم عدم فعالية مثل هذه القرارات لكون الدول الكبرى الغربية ذاتها ، التي تصوت على هذه القرارات ، هي المعول لمعظم سلاح الجيش البرتغالي .

الحركة الوطنية ضد البرتغال

ولكن حتما لم يمنع ذلك البند الجديد في التشريع البرتغالي من ظهور ونمو حركات التحرر الوطني في « مقاطعات ما وراء البحار » البرتغالية الثلاث . وتخوض البرتغال حاليا ٣ حروب تستنزف ٦٠ بالمئة من ميزانيتها . فهناك ٢٥ الف جندي برتغالي في غينيا ، و ٦٠ الف في انغولا (ومساحتها مليون و ٢٤٧ الف كم مربع) .

و ٨٠ الف جندي في الموزامبيق (ومساحتها ٧٨٥ الف كم مربع) . لنفهم الاهمية التي تعلقها البرتغال على غينيا . فهي في محاولتها لسحق حركة التحرر الغينية الوطنية المتقدمة ، تحاول ان تضمن استمرارية امبراطوريتها الكولونيالية من جهة ، ومن جهة اخرى ، وان تلعب دور الوسيط للاحتكارات الغربية الضخمة ، وللدول الرأسمالية التي لا ترغب في النزول الى الميدان مباشرة ، وذلك « بالمحافظة » لها على « افريقيا الاستوائية » من الخطر الشيوعي . ومن هنا يتضح تماما ان التضامن الذي يمكن ان تتمتع به البرتغال من هذه الدول ، لا حدود له .

الجيش البرتغالي

تقول المعلومات الحديثة التي نشرتها مجلة الدفاع الوطني الفرنسية ، ومعهد الدراسات الاستراتيجية ، والانجليزي ان حجم القوات المسلحة البرتغالية ، قد توسع بقدر كبير منذ سنة ١٩٦٧ ، وتقول هذه المصادر ان القوات البرية ارتفع عددها من ١٢٠ الف الى ١٥٠ الف جندي ، وارتفع عدد المشاة البحرية من ٥٠٠ الى ٢٥٠٠ ، وسلاح الطيران من ١٣٫٥٠٠ الى ١٧٫٥٠٠ ، بينما بقيت القوات البحرية في حدود ١٥٫٠٠٠ جندي ، وتقدر القوات شبه العسكرية اي البوليس السياسي والامن بحوالي ١٥ الف عنصر في البرتغال نفسها ، وبقدر عدد جنود الاحتياط بـ ٥٠٠ الف . وفي سنة ٦٧ عندما كان تعداد الجيش يبلغ ١٢٠ الف جندي كانت القوات البرية تتوزع على الشكل التالي :

١٥ لواء و ٣ كتائب مشاة .
٦ كتائب فناصة .
٧ الوية مدفعية معهم لواءي مدفعية ثقيلة .
١ لواء من القوات البرية المضادة للطيران .
٢ ـ كتيبتين مخلطتين من مدفعية الشواطىء .
٦ الوية فرسان .
١ كتيبة مدرعات .
لواءي هندسة .
لواءي مواصلات .
كتيبة سكك حديدية .
كتيبتين خدمات صحية .

ويضم سلاح الجو البرتغالي : ٦٥٠ طائرة حربية ، منها ٦٠ طائرة نقل متوسط (نورد اطلس ، س ٤٧ و س ٥٤ ، و س. ٦٠ . وتتضمن ايضا ٢٨ قاذفة ب ٢٦ ، وسربين من طائرات ف ٨٦ وسرب من طائرات ٨٤ ج ، وسربين من طائرات « ايت ستراينكس » ، وعدة اسراب من طائرات هاريفارد ت ٦ المجهزة لمكافحة حروب العصابات ، وهناك ٤ آلاف من المظليين موزعين بشكل كتيبة في كل مستعمرة ، وباقي سلاح المشاة باغلبيته من حلف شمال الاطلسي ، وخاصة بنادق ف . م . الاوتوماتيكية البلجيكية ، وبندقيات ج ٣ الالمانية الغربية . وينتج مصنع « براسو دبراتا » البرتغالي رشيشات امريكية وبنادق اوتوماتيكية المانية غربية .

● بالنسبة لانغولا ، فان حقول النفط الغنية فيها تحوز على الاهتمام المتزايد من جهة الاحتكارات النفطية التي تسعى دائما لايجاد مصادر نفط جديدة ، بشكل خاص في افريقيا السوداء ، وذلك حتى تحتاط ضد « اخطار مضاعفات » عدم الاستقرار السياسي في العالم العربي ، خاصة وان اغلاق قناة السويس منذ ١٩٦٧ والمقاطعة المؤقتة التي فرضت على بعض البلدان الغربية خليفة اسرائيل ، قد تسببت في اضطراب محسوس في عملية تموين اوروبا بالنفط ، ونمو الشركات الاوروبية الضخمة لا تستطيع الاستمرار في النمو من دون الـ ٩٠٠ مليون طن من النفط العربي ، وكون الكارتيل يبحث حاليا عن حقول جديدة للنفط في افريقيا ، فانه من الضروري ان نضع استراتيجية الكارتيل في انغولا من ضمن هذا البحث .

فمنذ بداية التنقيبات التي قامت بها في انغولا مجموعة « بتروفينا » البلجيكية وشركة « غالف اويل » الامريكية ، مكنا التقدم التقني من اكتشاف حقول جديدة وهامة .

والتنقيب عن النفط في انغولا ، الذي لم يكن على درجة كبيرة من الاهمية حتى عام ١٩٥٠ ، بسبب ضعف الاستثمارات ، نما بسرعة قبل نشوب حرب كوريا ، في الوقت الذي كانت فيه القوى الامبريالية الغربية تستعد لمجابهة مع الاتحاد السوفياتي وتحاول زيادة احتياطها الاستراتيجي من النفط .

ففي عام ١٩٥٢ حصلت المجموعة البرتغالية « كاربورانج » على حق التنقيب في جميع اراضي انغولا لخمسين سنة . ولكن الانتاج لم يبدأ الا بعد بضعة سنوات ، وقد شاركت المجموعة مع مجموعة « بتروفينا » البلجيكية لكي يشكلوا شركة « بترانغول » برأسمال يبلغ قدره ٢٥ مليون دولار ، موزع على الشكل التالي : ٤٥ بالمئة لشركة بتروفينا وكاربورانج ، ٦ بالمئة للحكومة البرتغالية ، ٤٩ بالمئة لعدة مصارف بلجيكية وبرتغالية ، وقد اعفت الحكومة شركة « بترانغول » من الضرائب على الارباح ، ووعدتها بشراء ٥٠ بالمئة على الاقل من انتاج النفط ومتفرقاته .

الرأسمال الغربي يغزو انغولا

وبعد الانتفاضة المسلحة للوطنيين الانغوليين في عام ١٩٦١ فتحت ابواب الامبراطورية البرتغالية في افريقيا ، على مصراعيها امام الرساميل الاجنبية ، ففي عام ١٩٦٣ تم توظيف حوالي ٤٤ مليون دولار من الرساميل البلجيكية ، مما سمح بنمو سريع في عمليات التنقيب ، وارتفع الانتاج من ١٠٠ الف طن في عام ١٩٦١ ، الى ٩٠٠ الف طن في عام ١٩٦٤ . وفي ١٩٦٨ اصبح هناك توقع لنمو هائل في الانتاج ، وذلك بعد سلسلة من الاكتشافات في منطقة « غونغيلا » وسلسلة من التنقيبات في البحار ، بالاشتراك من شركة « تكساكو » الامريكية .

وطبعا لم يظل البلجيكيون وحدهم ، فقد دخل الامريكيون انغولا بشكل افتحامي ، وتعمل حاليا شركة « غالف اويل » في مقاطعة كابيندا وقد نالت على امتياز يشمل ١٠ الاف كم وذلك لفترة ٥٠ سنة ، وبشروط مميزة ، « فللشركة » كل الحرية لتنتج وتخزن وتبيع وتصدر ، اي مادة يكتشف في المنطقة ذات الامتياز ، ومقابل عائدات تبلغ ١٢٫٥ بالمئة من قيمة مبيعاتها ، وتعفى الشركة من جميع الضرائب والتعرفات ، من اي طبيعة كانت ، في الحاضر او في المستقبل » ..!

وفي شهر كانون الاول من عام ١٩٦٦ اكتشف شركة « غالف اويل » حقلا هاما في البحار ، وفي عام ١٩٦٨ قررت الشركة الامريكية توظيف مبلغ ٧٦ مليون دولار ، وقد بلغ الانتاج في سنة ١٩٦٨ مليون ونصف طن سنويا ، وبلغ الانتاج ٥ ملايين طن في عام ١٩٦٩ ، وسوف يبلغ ٧٫٥ مليون طن عام ١٩٧٠ .

وبقول الخبراء الامريكيون ان نفط انغولا له قيمة مميزة لانه يكاد لا يحتوي على الكبريت . وتنوي « غالف اويل » بناء مستودع تكون طاقه ٢٠٠ الف طن ، وبناء خط انابيب لمحبة البواخر بنمط ٤٢٠٠ طن في الساعة ، وتنوي بناء ميناء عائم ايضا على بعد ١٤ كم من الشاطىء ، ويمكن ان تستقبل الناقلات الضخمة .

وقد دخل البريطانيون منذ فترة وجيزة ، الى انغولا ، وذلك بواسطة اشتراك شركة « انغولا هولدينغ » الانكليزية في راسمال شركة « البرانغول » . كذلك حصلت في عام ١٩٦٨ شركة النفط الفرنسية بالاشتراك مع شركة « انغولا البرتغالية » للتوزيع ، على امتياز في مساحة تبلغ ٢٣٠ الف كم مربع ، وقد قررت شركة النفط الفرنسية توظيف ما لا يقل عن ٤٠ مليون فرنك .

وفي الفترة الاخيرة حصلت مجموعة من جنوب افريقيا هي مجموعة « اندوسكان انترناشيونال » على امتياز في منطقة كوانزا . ورغم ان الانتاج الانغولي لم يبلغ حتى الان مستوى انتاج ليبيا والجزائر من النفط ، فانه اصبح ذا اهمية كبيرة على عدة مستويات : فهو يسمح ، من جهة ، للجيش البرتغالي بالاستمرار في حربه في افريقيا ، ويمكن للصناعة البرتغالية بالتخلي عن وارداتها من النفط من الخليج ، وتوفر بذلك مبالغ ضخمة من العملات الصعبة . وقد صرح مصرفي كبير من جنوب افريقيا « ان نفط انغولا له اهمية استراتيجية حيوية بالنسبة لمستقبل جنوب افريقيا ، وخاصة اذا اخذنا بعين الاعتبار اننا يمكن ان نحصل على النفط من البرتغاليين ، وهذا ما يسهل في الواقع عملية اقناع البلدان التي تقاطع جنوب افريقيا ، بعدم جدوى هذه المقاطعة » .

وجمهورية جنوب افريقيا العنصرية التي تستهلك ١٠ ملايين طن من النفط سنويا ، ولا تنتج الا عشر حاجاتها ، تحاول منذ زمن طويل ان تحتاط من خطر اي مقاطعة تتقرر كاجراء ضد سياستها القائمة على التمييز العنصري . وعلى اثر مفاوضات سرية اجريت سنة ١٩٦٧ خلال زيارة وزير خارجية البرتغال لبريتوريا ، تم الاتفاق على ضرورة تغطية حاجات جمهورية جنوب افريقيا بالنفط الانغولي .

الوضع في موزامبيق

● اما بالنسبة لـ « موزامبيق » ، فقد بدات الاحتكارات النفطية الكبيرة في اوائل هذا العام بالتنقيب عن ثروات الموزامبيق . ولصعوبة اجراء عمليات النهب تحت اوضاع وجود حركة كفاح مسلح نامية ضد الوجود الاستعماري البرتغالي ، تنشط الحرب البرتغالية هناك للقضاء على حركة التحرر ، ايضا بالمساعدة العسكرية التي تقدمها منظمة حلف شمالي الاطلسي ، والولايات المتحدة وبريطانيا والمانيا الغربية بشكل خاص .

وفي تشرين الثاني من عام ١٩٦٩ قام شارل مور ، وهو موظف امريكي كبير ، اختصاصي في الشؤون الافريقية ، بزيارة الموزامبيق . وخلال الزيارة التي دامت اسبوعين ، ذهب الى منطقة « شي شي » في شمال البلاد حيث يجري بناء سد « كابور باسا » الذي سيمكن من توطين مليون ابيض . كما قام بزيارة مناطق اخرى تنشط فيها حركات التحرر ، وكان مور من قبل قد اجتمع في لشبونة مع وزير «مقاطعات ما وراء البحار » البرتغالية ، في حكومة كايتانو ، وشارل مور الذي يوصي كخبير بالابقاء على الوضع القائم في هذا الجزء من القارة الافريقية ، لم يعط اي تصريحات تتعلق بالتضامن مع انظمة الاقلية البيضاء العنصرية في افريقيا الجنوبية انذاك ، بل كان الهدف المحدد لزيارته هو التاكد بنفسه من ان هذه « المقاطعة » البرتغالية في افريقيا ، تقدم فعلا « ضمانات الامن والاستقرار » . وقد ذكر ان الرئيس الامريكي نكسون ، يتخوف من الانسحاب المفترض للقوات البريطانية من شرقي السويس ، ومن وجود الاسطول السوفياتي في المحيط الهادي ، الذي « يتوقع ان يتعاظم بعد الانسحاب البريطاني » ، لهذا فان الخبراء الامريكيين يبحثون اليوم امكانية ادخال الموزامبيق في « شبكة القواعد الدفاعية » التابعة للولايات المتحدة ، من اجل « ملء الفراغ البريطاني » ومواجهة « التحدي السوفياتي المحتمل » !

وتقول دراسة اولية ان مرفا « ناكال » الموزامبيقي يمكن ان يستقبل وحده ، مجموع سفن الاسطول السابع الامريكي . وقد بحث شارل مور خلال الزيارة هذه المسائل الاستراتيجية . الا ان الهدف المحدد لتلك الزيارة ، كان هدفا اقتصاديا ، وتمكنت على ضوء نتائج هذه الزيارة ، وزارة الخارجية الامريكية ان تضمن الاحتكارات النفطية الراغبة في الدخول الى الموزامبيق بعد ان اقرت حكومة كايتانو في لشبونة ، قانون توظيفات جديد اكثر تشجيعا للتوظيفات الاجنبية .

وقد اثبتت الدراسات الجيولوجية ان الموزامبيق تحتوي على احتياطي كبير من النفط . واكتشفت شركة « غالف اويل » الامريكية ثلاثة حقول من الغاز الطبيعي ، وبلغ احتياطي احدى هذه الحقول الثلاث ٣ مليارات متر مكعب .

وتعمل في الموزامبيق في حقل التنقيب عن النفط حاليا ، شركتا « غالف اويل » و « سان اميركان » ، وقد حصلت الشركتان في عام ١٩٦٧ ، على امتياز للتنقيب في مساحة تبلغ ٤٧ الف كم مربع .

وقد منحت الحكومة البرتغالية في عام ١٩٦٨ ، امتيازا لمجموعة امريكية جديدة تدعى « كلارك اويل » ، وتعمل لحساب شركات « صان راي » و « سكيللي » الامريكيتين . وتبلغ مساحة الامتياز ٦٠ الف كم مربع . كما حصلت مجموعة « هانت » الامريكية في عام ١٩٦٩ ، على امتياز للتنقيب في مساحة تبلغ ٢٠ الف كم مربع .

ولكن لم يعد الامريكيون وحدهم يتسابقون على نهب ثروات الموزامبيق : ففي عام ١٩٦٧ ، حصلت مجموعة نضم شركات فرنسية وجنوب افريقية ، على امتياز بالتنقيب في مساحة تبلغ ٢٧ الف كم مربع . وتضم هذه المجموعة شركة « انغلو ـ اميركان » الشهيرة ، والتي يملكها رجل المال الجنوب افريقي « اونهايمر » ، وشركتين فرنسيتين هما الشركة الوطنية للنفط « الاكيتين » وشركة « ابراب » . وقد تعهدت الشركات الثلاث بتوظيف ما لا يقل عن ٥ ملايين دولار في السنوات الثلاث الاول للتنقيب عن النفط .

وفي شهر نيسان عام ١٩٦٨ دخلت شركة « جلسن كيرشن » الالمانية الغربية في المجموعة المذكورة . وتعمل كل هذه المجموعات في وسط وجنوب البلاد التي لم تصل اليها بعد قوات التحرير الوطنية .

وتقول الاوساط المالية في نيويورك ان عددا من الشركات تستعد للتنقيب عن النفط والغاز الطبيعي في موزامبيق على صعيد واسع ، وان هذه الشركات تدرس امكانية العمل في المناطق الواقعة في شمال الموزامبيق حيث تنشط قوات جبهة التحرير ، ولهذه الاسباب تزايد المساعدات المالية التي تقدمها الاحتكارات الدولية للنظام البرتغالي ـ وللنظام العنصري في بريتوريا ، الذي ينسق والبرتغال عمليات قمع الحركات الوطنية الافريقية ، لضمان استمرارية الاستعمار البرتغالي في ذلك الجزء من القارة الغنية ، وضمانة استمرار وتوسيع عملية اقتسام ونهب هذه الثروات . وليس نيرير الرئيس الامريكي لزيارة روجرز الافريقية منذ بضعة اشهر بان عملية تجاهل افريقيا قد طالت ، والزيارات والمفاوضات التي دارت حول الاوضاع في افريقيا الجنوبية في الفترة الاخيرة ، والقرار البريطاني الاخير بصدد استئناف شحن السلاح لجنوب افريقيا ، الا بهدف تعزيز مواقع الانظمة العنصرية والاستعمار البرتغالي في ذلك الجزء من القارة والمساهمة في التنسيق العسكري والدفاعي فيما بينهم ، الذي شكل بدوره دلالة ضمنية ايجابية عن مدى التقدم الذي وصلت اليه الحركات الثورية الوطنية هناك .